

قانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية واعماله الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية.

باسم الأمة .

مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء .

وعلى ما اقرته مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير العدل .

اصدر القانون الآتي

مادة ١

تُلغى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٦
وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لفاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى المحاكم
الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لأحكام قانون المرافعات وبدون رسوم
جديدة مع مراعاة القواعد الآتية .

مادة ٢

تحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام
الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية إلى محكمة الاستئناف الوطنية التي تقع
في دائرتها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف .

وتحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحاكم الكلية إلى المحكمة
الابتدائية الوطنية المختصة وتحال الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية
الشرعية أو المالية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية الوطنية المختصة .

القضايا الجزئية التي نصت المادة الثانية على إحالتها الى المحاكم الابتدائية الوطنية هي دعاوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها لأن هذه الدعاوى صار من اختصاص المحاكم الابتدائية الحكم فيها بصفة ابتدائية (المادة ٨ من قانون القضاء المحاكم الشرعية^(١) .

مادة ٣

ترفع الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو التي كانت من اختصاص المجالس المليية الى المحاكم الوطنية ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٦ .

مادة ٤

تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقا لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء - لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية^(١) .

وتصدر الأحكام من محكمة النقض في القضايا المذكورة من دائرة الأحوال الشخصية ويلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضوا بها .

وتصدر الأحكام من محاكم الاستئناف في القضايا المذكورة من ثلاثة مستشارين يجوز أن يكون أحدهم من رجال القضاء الشرعي المعينين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون ويكون في درجة نائب أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية أو من في درجته .

وتصدر الأحكام في المحاكم الابتدائية من ثلاث قضاة يجوز أن يكون أحدهم أو اثنان منهم في درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية المعينين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون .

ويجوز أن يتولى رئاسة المحكمة الجزئية عند نظر قضايا الأحوال الشخصية قاضي من قضاة المحاكم الوطنية أو أحد القضاة من رجال القضاء الشرعي المعينين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون .

(١) حكم محكمة النقض جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ السنة ١٧ العدد الثالث ص ١٣٧٣ .

ان تشكيل الدوائر المنصوص عليه في المادة ٤ - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض^(١) - يدخل في نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة مما يختص به الجمعية العمومية بها ولا يتعلق بالأختصاص النوعى فتكون الدائرة المدنية هى المختصة نوعيا بالفصل فى المسألة التى تثار امامها بشأن استحقاق احد الخصوم فى وقف وتحديد صفته فيه . ومن ثم فإن قضائها بوقف الدعوى حتى يتم الفصل فى تلك المسألة من دائرة الأحوال الشخصية يكون مخالفا للقانون .

مادة ٥

تتبع احكام قانون المرافعات فى الاجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى كانت من أختصاص المحاكم الشرعية او المجالس المليّة عدلا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية او القوانين الأخرى المكملّة لها .

وضع الشارع فى المادة الخامسة قاعدة من قواعد الأسناد ومؤداها وجوب تطبيق احكام قانون المرافعات المدنية فى الاجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية أو الوقف عدلا ماأبقاه من قواعد خاصة فى اللائحة الشرعية أو القوانين المكملّة لها ووجب العمل بها تيسيرا على المتقاضين^(٢) .

واذ نصت المادة الخامسة على عبارة «قواعد خاصة» فإن لهذه العبارة معنى اراده الشارع مؤداه انه اذا كان هناك تنظيم معين قائم بذاته لاجراء من اجراءات المرافعات ورد فى اللائحة للشرعية أو القوانين الأخرى المكملّة لها وجب العمل به وحده دون احكام قانون المرافعات المدنية .

فاذا قيل مثلا أن اللائحة الشرعية نظمت طريق الطعن بالمعارضة فى الأحكام الغيابية أو الطعن بالاستئناف وافردت لكل منها نصوصا معينة فإن مؤدى هذا وجود قواعد خاصة للمعارضة أو الاستئناف فى اللائحة الشرعية فيعمل بها وحدها دون قواعد المعارضة والاستئناف فى المرافعات المدنية .

وترتبيا على ذلك يمكن القول بأن المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتى تنص على أن يصبح الحكم الغيابى كان لم يكن اذا لم

(١) حكم محكمة النقض جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ السنة ٨ ص ١٩٤ الطعن رقم ١١ سنة ٣٦ ق أحوال شخصية .

يعلن خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره - هذه المادة الواردة في باب المعارضة في قانون المرافعات المدنية - وقد خلت اللائحة الشرعية في باب المعارضة من نص مقابل - لاتسرى في شأن الأحكام الغيابية الصادرة من دوائر الأحوال الشخصية والوقف خصوصا وأن سقوط الأحكام الغيابية لعدم إعلانها لم يكن معروفا في قضاء المحاكم الشرعية . وتتفق هذه النتيجة مع مفهوم عبارة « قواعد خاصة » الواردة بنص المادة الخامسة والمستفاد أيضا من قضاء محكمة النقض^(١) .

ولافرق بين الدوائر المالية وغيرها في وجوب اتباع قواعد الاجراءات المبينة في اللائحة الشرعية على القضايا التي تنظرها لأن المشرع كما هو واضح من نص المادة الخامسة اراد توحيد الاجراءات في جميع دعاوى الأحوال الشخصية للمصريين سواء كانت بين مسلمين او غير مسلمين^(٢) .

ومفاد المواد ٥ ، ٦ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية والمادة / ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض^(٣) - ان الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تظل خاضعة لللائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى الخاصة بها وان خلت هذه اللائحة وتلك القوانين من تنظيم للاجراءات في الدعاوى المذكورة فعندئذ تتبع الاجراءات المبينة بقانون المرافعات بما في ذلك ما ورد بالكتاب الرابع منه . واذا كان الطاعن ممن كانوا يخضعون للمحاكم الشرعية لأنه اردني الجنسية فلا يعتبر من الأجانب الذين كانت تختص بقضاياهم المحاكم القنصلية أو المحاكم المختلطة ولأنه ينتسب بأسلامه الى ديانة لها محاكم مصرية للأحوال الشخصية ومن ثم فان صيرورة الاختصاص للمحاكم الوطنية بنظر أنزعة الأحوال الشخصية الخاصة به يلزمها الأخذ بما ورد به نص في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقوانينها عملا بالمواد ٥ ، ٦ / ١

(١) حكم محكمة النقض جلسة ١٩/١٢/١٩٥٧ في الطعن رقم ٦ لسنة ٣٧ ق أحوال شخصية السنة ٨ العدد الثالث ص ٩٥٤ وحكم هذه المحكمة جلسة ٢٨/١/١٩٦٢ في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية السنة ١٣ العدد الثالث ص ١٠٧٣ .

(٢) حكم محكمة النقض جلسة ٢٦/٦/١٩٥٦ السنة ٧ ص ٤٧٧ والمنشور أيضا بمجموعة أحكام النقض في ٢٥ سنة الجزء الثالث ص ٩٧ بند ٨٠ .

(٣) حكم محكمة النقض جلسة ٩/٤/١٩٨٠ الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق أحوال شخصية السنة ٣١ ص ١٠٥٠ .

من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٢٨ من اللائحة المذكورة . واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي بعدم قبول استئناف الطاعن عن الحكم الصادر ضده بالتطبيق لرفعة بتقرير في قلم الكتاب وليس بورقة تعلن للخصم الآخر طبقا لللائحة فانه يكون قد اتبع صحيح القانون .

مادة ٦

تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلا عن اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة .

أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام - في نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم *

كانت المحاكم الشرعية منذ القلم هي المحاكم ذات الولاية العامة في مسائل الأحوال الشخصية في مصر وكانت الشريعة الإسلامية هي القانون الأساسي الذي كانت تطبقه هذه المحاكم على جميع الرعايا ولم يخرج من اختصاص تلك المحاكم الا ماسمح المشرع ان يعهد به من هذه المسائل الى جهات قضائية أخرى ومن ذلك الأمر العالي الصادر في ١٩٨٣/٥١٤ بإنشاء المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس وقد خصه بأختصاص محدود من هذه المسائل وبشرط أن يكون طرفا الخصومة من أبناء الملة فاذا كان طرفا الخصومة مختلفين في الملة امتنع الاختصاص وظل على حالة للمحاكم الشرعية تطبق في شأنه أحكام الشريعة الإسلامية^(١) .

وقد حرص الشارع على الحفاظ على الأوضاع التي كانت سائدة قبل إلغاء المحاكم الشرعية فنص في المادة السادسة على أنه بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية - وهي الخاصة بالمسلمين وغير المسلمين المختلفي الطائفة أو الملة^(٢) - تصدر الأحكام فيها طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية أو بعبارة

(١) حكم محكمة النقض جلسة ١٩٥٤/٥/٢٢ (تنازع الاختصاص)
مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة ص ١٥٦ بند ١٣٧ .

(٢) حكم محكمة النقض جلسة ١٩٧٠/١/١٤ السنة ٢١ العدد الأول ص ٩٦ ، وما بعدها .

أخرى طبقا لارجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة عدا الأحوال التى ينص فيها قانون للمحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقا لتلك القواعد أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام - في نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم.

ومفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع وضع قاعدة عامة مؤداها تطبيق الشريعة الإسلامية دون غيرها في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لجميع المصريين مسلمين وغير مسلمين ولايخرج من هذه القاعدة الا حالة واحدة عندما يكون الخصوم فى الدعوى من غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين كان لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ففي هذه الحالة فقط تصدر الأحكام في نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم .

فالقانون المدنى اذن ليس قانونا لمحاكم الأحوال الشخصية ولم يكن قانونا للمحاكم الشرعية بل ان الشريعة الإسلامية هى القانون الأساسي للأحوال الشخصية في مصر ويترتب على ذلك أنها تسرى في الحالات الآتية :

- ١ - اذا كان أطراف النزاع أو احدهم مسلما .
- ٢ - اذا كان أطراف النزاع غير مسلمين ومختلفي الطائفة أو الملة .
- ٣ - اذا كان أطراف النزاع غير مسلمين ومتحدى الطائفة والملة لكن لم يكن لهم جهات قضائية ملية منظمة من الحكومة المصرية وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
- ٤ - اذا كان أطراف النزاع غير مسلمين ومتحدى الطائفة والملة ولهم جهات قضائية منظمة وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - لكن لا يوجد في شريعتهم ما يمكن انزاله على واقعات الدعوى^(١) . وغير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين كان لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ هم - وعلى سبيل الحصر - الطوائف الآتية :

(١) يراجع كتابنا تشريعات الأحوال الشخصية طبعة سنة ١٩٧٦ ص ٢١٢ .

١ - الأقباط الأرثوذكس .

٢ - الأنجيليين الوطنيين او البروتستانت .

٣ - الأرمن الكاثوليك .

وقد ألغى الشارع في المادة / ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ جميع الأحكام التي تتعارض مع أحكام القانون المذكور من الأوامر التي سبق أن أصدرتها الحكومة المصرية بأثناء المجالس المليية الخاصة بهذه الطوائف الثلاث وبعبارة أخرى ألغى الشارع حق هذه الطوائف في الفصل في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية وبهذا أصبحت المحاكم العادية هي الجهة الوحيدة للفصل في جميع المنازعات لجميع المصريين مسلمين وغير مسلمين .

والمقصود بلفظ شريعتهم في حكم المادة السادسة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض^(١) - هو كل ما كانت تطبقه جهات القضاء الملي قبل الغائها ومن ثم فإن تطبيق مجموعة سنة ١٩٢٨ الخاصة بقواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس هو تطبيق صحيح غير مخالف للقانون .

مادة ٧

لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتقدمة تغيير الطائفة او الملة بما يخرج احد الخصوم عن وحدة طائفية الى اخرى أثناء سير الدعوى الا اذا كان التغيير الى الاسلام فتطبق الفقرة الاولى من المادة السادسة من هذا القانون .

مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض^(٢) - ان الشارع اراد ان يتخذ من «سير الدعوى» وانعقاد الخصومة فيها وهو وصف منضبط - لامجرد قيام النزاع مناطا يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق على اطرافها .

ولا يعتد بتغيير الطائفة أو الملة أثناء سير الدعوى الا اذا كان التغيير الى الاسلام فتطبق احكام الشريعة الاسلامية وفقا لحكم الفقرة الاولى من المادة السادسة .

(١) حكم محكمة النقض جلسة ١٢/١/١٩٧١ السنة ٢٢ ص ٩٧٢ .

(٢) حكم محكمة النقض جلسة ١٠/٤/١٩٦٨ السنة ١٩ المصد الثاني

والملة هي الدين امل الطائفة فهي الفرقة من الناس فاذا قيل بان شخصا ما ارثوذكسيا فهذه هي ديانتة او ملته ، اما اذا قيل بأنه سورياني مثلا فهذه هي طائفته التي ينتمى اليها .

والاعتقاد الديني مسألة نفسانية فلا يمكن لاي جهة قضائية البحث فيها الا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية فقط فاذا ما غير شخص دينه او مذهبه رسميا فإنه من وقت هذا التغيير لايعتبر خاضعا الا لأحكام الدين أو المذهب الجديد .

ولا ينبغي للقضاء ايا كانت جهته أن ينظر الا في توافر تلك المظاهر الخارجية الرسمية لاعتناق هذا الدين أو المذهب ، فاذا وجدها متوافرة وجب عليه قصر بحثه على النتائج المترتبة على هذا التغيير طبقا لأحكام الدين أو المذهب الجديد .

واذن فلا يصح التحدى من أحد الزوجين قبل الآخر بأن له حقا مكتسبا في استبقاء عروة الزوجية معقودة طبقا للقانون الذي كان يحكم به قبل تغيير الزوج الآخر مذهبه^(١) .

وتحرير عقد الزواج لدى جهة ملية معينة لايمنح هذه الجهة - وعلى ما جرى قضاء محكمة النقض^(٢) - اختصاصا قضائيا بالفصل في المنازعات الناشئة عن هذا الزواج اذ العبرة بكون طرفي الخصومة من ابناء ملة واحدة تابعة لهذا المجلس .

والاقرار بالانضمام الى احد الطوائف الدينية مرتبط بالولاية على النفس دون المال فلا يشترط لصحته أن يكون المقر قد بلغ الحادية والعشرين ميلادية وهي سن الرشد القانوني اللازم لصحة التصرفات المالية بل يكفي بلوغ سن الخامسة عشرة التي تزول فيها الولاية على النفس^(٣) .

(١) حكم محكمة النقض جلسة ١٩٣٦/١٢/٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ١١٨ .

(٢) حكم محكمة النقض جلسة ١٩٦٤/١٢/١٩ السنة ١٥ العدد الثالث ص ٧٩٤ .

(٣) حكم محكمة النقض جلسة ١٩٥٤/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ١٦٠ بند ١٥٤ .

وتغيير الطائفة أو الملة هو عمل ارادى من جانب الجهة الدينية المختصة ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج اثرة بمجرد الطلب وابداء الرغبة ولكن بعد الدخول فيه واتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام الى الطائفة أو الملة الجديدة ولا يتوقف ذلك كله على اخطار الطائفة القديمة^(١) .

وانه وان كان الأصل المقرر في الدستور المصرى هو حرية العقيدة فان ذلك - وعلى ما جرى عليه قضاء النقض^(٢) - لا يتعارض البتة مع اعمال آثار الردة ومنها بطلان زواج المرتد اذ ليس لمرتد أن يتزوج أصلا لا بمسلم ولا بغير مسلم لأنه في حكم الميت والميت لا يكون محلا للزواج .

ويترتب على ذلك انه اذا تزوج مسيحي بمسلمة بعد ان اعتنقت الديانة المسيحية ودخل بها وأنجب منها اولاد فهذا الزواج باطل لا يترتب عليه أثر من آثار الزوجية فلا تستحق عليه النفقة ولا يثبت به النسب ولا توارث بينهما الا أنه اذا كان الأب المسيحي قد أقر ببنة أولاده من هذه الزوجة التي ارتدت عن الإسلام فان النسب فى هذه الحالة يثبت بالاقرار لا بالفراش اذ لا فراش بينهما فى الزواج الباطل .

ويراعى أن كل من كان مسلما وتركه الى دين آخر فهو مرتد ، أما من كان مسلما بطريق التبعية أى تبعا لأسلام والديه كليهما أو احدهما وعندما وصل من البلوغ الشرعى اختار غير الأسلام ديناً فلا يعتبر مرتداً ولا يسرى في شأنه احكام الردة لأنه لم يكن مسلماً باختياره^(٣) .

واذا ارتد أحد الزوجين عن الأسلام أنفسخ النكاح ووقعت الفرقة بينهما للحال بلا توقف على القضاء^(٤) .

مادة ٨

تختص المحاكم الجزئية الوطنية بالنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً لما هو مبين في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية علماً - دعوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والبراءة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها

(١) حكم محكمة النقض جلسة ٢٣/٣/١٩٦٦ السنة ١٧ ص ٦٨٥ .

(٢) حكم محكمة النقض جلسة ٣٠/٣/١٩٦٦ السنة ١٧ ص ٧٨٢ .

(٣) القاوى الانقروبة الجزء الاول ص ٢٤ .

(٤) المادة ٣٠٣ من الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لقدرى باشا.

والمشار إليها في المادة السادسة من اللائحة فإنها تكون دائما من اختصاص المحاكم الابتدائية .

وتختص المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وفقا لما هو مبين في المواد ١٠٤٩، ٨ من اللائحة .

لما كانت دعاوى النسب والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أنواعها من الدعاوى الهامة وذات آثار بعيدة في الميراث والنفقة والحل والحرمة وغير ذلك ، رأى الشارع أن يكون الاختصاص بنظر هذه الدعاوى بصفة ابتدائية للمحاكم الابتدائية ويكون الحكم فيها قابلا للاستئناف .
ودعوى ابطال عقد الزواج للردة مما تختص بنظره المحكمة الابتدائية بصفه ابتدائية^(١) .

مادة ٩

ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ يلحق قضاة المحاكم الشرعية على اختلاف درجاتهم بالمحاكم الوطنية أو نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات الفنية بالوزارة ، وذلك بقرار يصدر من وزير العدل .
ويصدر قانون خاص بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين الى المحاكم الوطنية .

مادة ١٠

استثناء من أحكام القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ الخاص بالحكام امام المحاكم الوطنية يجوز للمحامين المقبولين للمرافعة امام المحاكم الشرعية الحضور في الدعاوى التي كانت تدخل في اختصاص تلك المحاكم امام المحاكم الوطنية على أن يقتصر حضور كل منهم على الدرجة التي هو مقبول للمرافعة امامها في المحاكم الشرعية - وللمحامين المقبولين امام المحكمة العليا الشرعية المرافعة امام محكمة النقض أيضا في الدعاوى المشار اليها .

ويصدر قانون خاص بتنظيم قيدهم في الجداول وحقوقهم وتاديبهم وما الى ذلك .

بتاريخ ١٢/٢١/١٩٥٥ صدر القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ وقد نصت المادة الأولى منه على أن ينقل الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية المحامون

(١) حكم محكمة النقض جلسة ٣٠/٣/١٩٦٦ السنة ١٧ ص ٧٨٢ .

المقيدون بجدول المحامين الشرعيين كل في الدرجة المائلة للدرجة التي هو مقبول للمرافعة أمامها وبأقدميته فيها ، ونصت المادة الثانية على أن للمحامين المذكورين حق الحضور في جميع الدعاوى والتحقيقات .

ونصت المادة الثالثة منه على أن يكون لجميع المحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية الحق في المرافعة أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها .

مادة ١١

تطبق على الدعاوى التي ترفع الى المحاكم الوطنية طبقا لهذا القانون ومن وقت العمل به القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٤ (١) بشأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية .

مادة ١٢

تنفيذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقا لما هو مقرر في لائحة الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ احكام المحاكم الشرعية الصادرة في ٤ أبريل سنة ١٩٠٧ .

اراد الشارع في هذا النص أن يؤكد استمرار العمل باللائحة الصادرة في ٤/٤/١٩٠٧ المتعلقة بالاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ احكام المحاكم الشرعية عندما يكون التنفيذ بالطريق الادارى .

والواقع ان بساطة الاجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة ما ينم عن رغبة المشرع في التيسير على المتقاضين أمام هذه المحاكم واغلبهم من النسوة الفقيرات الضعيفات .

ويترتب على العمل بهذه اللائحة أن اعلان الحكم قبل التنفيذ بيوم واحد طبقا للمادة / ٢٨١ من قانون المرافعات المدنية ليس امرا وجوبيا بل ان الاعلان بالحكم يتم عند التنفيذ ويكون ذلك بارفاق صورة بسيطة من الحكم المطلوب تنفيذه وتتعدد الصور بتعدد المحكوم عليهم (٢) ، وذلك عندما يكون التنفيذ بالطريق الادارى .

(١) ورد خطأ مطبعى فى رقم قانون الرسوم أمام المحاكم الشرعية وصحته ٩١ لسنة ١٩٤٤ .

(٢) راجع مواد اللائحة المشار اليها بكتابنا تشريعات الأحوال الشخصية طبعة سنة ١٩٧٦ .

ولائحة الاجراءات صادرة أصلا بقرار وزارى بالتفويض المنصوص عليه في المادة / ٣٨١ من اللائحة الشرعية فهمي في حكم القانون وفي قوته الملزمة والنص في المادة ١٢ على وجوب اتباعها قد اكد مرة ثانية قوتها القانونية الملزمة .

مادة ١٣

تلغى المادة/١٦ من قانون نظام القضاء والمواد ١-٤ ، ١١-١٩ ، ٢٩-٥١ ، ٥٣-٩٧ ، ١٠٠-١٣٦ ، ١٣٨-١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ٢٧٩ ، ٣٢٨-٣٤٢ ، ٣٤٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ ويلغى كل ما يخالف هذا القانون من احكام الامر العالى الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون رقم ٩ سنة ١٩٢٧ الخاص بلائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العمومى * ، والامر العالى الصادر فى اول مارس لسنة ١٩٠٢ بشأن الانجليين الوطنيين والقانون رقم ٢٧ الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن الارمن الكاثوليك وكذلك يلغى القانون رقم ٨ سنة ١٩١٥ وجميع الاوامر العالية والقرارات الاخرى المخالفة لهذا القانون *

مادة ١٤

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية *